تحليل محتوي سياسة الحماية الاجتماعية المصرية بين عامي 2010 - 2015

الباحثة
نعيمة ناصر أحمد

ملخص

تشهد مصر في الآونة الأخيرة تطورا متناميا ببرامج الحماية الاجتماعية لعل من أبرزها برامج تكافل وكرامة وكفاية وكذلك 100 مليون صحة هذا بالإضافة إلى الاهتمام بأصحاب المعاشات وغيرها من البرامج التي ما زالت تعمل من أجل حياة كريمة لكل مواطن مصري، لذلك تستهدف الدراسة الحالية تحليل محتوي سياسة الحماية الاجتماعية بمصر فى الفترة من (2010 إلى 2015) والتى تتضمن تحليل قوانين وتشريعات الحماية الاجتماعية بوزارة التضامن الاجتماعى والتى تتمثل فى قانون رقم 137 لسنة 2010 ، وتعتمد الدراسة الحالية علي نموذج ديفيد جل لكونه أكثر النماذج شيوعا واستخداماً بدراسات تحليل السياسات وكذا مناسبته لموضوع الدراسة وأهدافها ، حيث تستهدف الدراسة تحليل كل من مجالات اهتمام سياسات الحماية الاجتماعية بوزارة التضامن الاجتماعي بمصر، تأثير سياسات الحماية الاجتماعية على تحسين نوعية الحياة، الجوانب التطبيقية لسياسات الحماية الاجتماعية بوزارة التضامن الاجتماعي بمصر، والتفاعلات المتوقعة بين سياسات الحماية الاجتماعية والقوى المحيطة المؤثرة في صنع وتنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية بوزارة التضامن الاجتماعي بمص ، وتم تقسيم الفترة الزمنية للتحليل في مرحلتين هما مرحلة الانطلاق في الفترة من (2010–2012) ومرحلة النمو والتطور في الفترة من (2013–2015).

الكلمات المفتاحية

تحليل السياسات الحماية الاجتماعية التضامن الاجتماعي

Abstract:

Egypt is witnessing a growing development of social protection programs, perhaps the most prominent of which are Takaful & karamaa program, kifaia, as well as 100 million sehaa, in addition to attention to pensioners and other programs that are still working for a decent life for every Egyptian citizen, so the current study aims to analyze the content of the social protection policy in Egypt from (2010 to 2015), which relevance to the subject and objectives of the study ،The study aims to analyze each of the areas of concern of social protection policies at the Ministry of social solidarity in Egypt, the impact of social protection policies on improving the quality of life, the applied aspects of social protection policies at the Ministry of social solidarity in Egypt, and the expected interactions between social protection policies and surrounding forces influencing the making and implementation of social protection policies at the Ministry of social solidarity in Egypt. the time period for the analysis was divided into two phases: the starting phase in 2010-2012 and the growth and development phase in 2013-2015.

keywords

Policy Analysis Social Protection social solidarity

مدخل:

في مصر فقد بدأ توفير الخدمات للفقراء منذ إنشاء وزارة الشئون الاجتماعية عام 1939م، إذ اختص بذلك قسم المساعدات الاجتماعية، حتي أنشئت مصلحة الضمان الاجتماعي عام 1950م وظهر أول قانون للضمان الاجتماعي وهو رقم 116 لعام 1950م وبدأ تنفيذه في فبراير 1951م وحدد معاشات نقدية تمول من ميزانية الدولة للأرامل والأيتام والعاجزين عن العمل كلياً، وتبعه قانون الضمان الاجتماعي رقم 133 لسنة 1964م لمواجهة التغيرات التي صاحبت ثورة 1952م، وتلاه القانون 30 لسنة 1977م، ثم قانون 87 لسنة 2000 م، قرار الشئون الاجتماعية رقم 125 لسنة 2000م بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم 155 لسنة 1978م بنظام المعاشات والضمان وهي القوانين والقرارات المعمول بها حالياً [1].

وبعد إنشاء وزارة الشئون الاجتماعية بدأ الاهتمام بتوفير الخدمات الاجتماعية المختلفة لأفراد المجتمع، وتم إنشاء أقسام تتولي أعمال البر والإحسان وانتشرت الوحدات الاجتماعية في المدن دون القري، وحاولت الوزارة وضع نظام التأمين فأدت مشروعات بها اشتراك مع هيئة العمل الدولية.

ولقد شهدت مصر في الفترة الأخيرة اهتماما ملحوظاً بقضايا الحماية الاجتماعية والتي افرزت عن مجموعة من المبادرات الوطنية تحولت فيما بعد إلى برامج ومشروعات للحماية الاجتماعية في مصر تخدم العديد من الفئات وبخاصة الفئات المحرومة والمهمشة بداخل المجتمع المصري، ولذا فقد لاقت صدى وقبول مجتمعي كبير بين المواطنين لشعورهم بأنها تستهدف احتياجاتهم ومشكلاتهم الحقيقيه والتي لطالما عانى منها المواطن المصري خلال العقود الماضية ومن هذه المبادرات مبادرة حياة كريمة وبرنامج تكافل وكرامة ومبادرة 100 مليون صحة والعديد من المبادرات والبرامج والمشروعات التي استهدفت أعداد كبيرة من المواطنين وفي مناطق مختلفة في ربوع مصر على المستوى الريفي والحضري وعلى مختلف الأصعدة، ليبدأ عهد جديد لكل مواطن على هذه الأرض الطاهره يحظى فيها دوماً بحياة كريمة لطالما حلم بها.

ويشير مصطلح الحماية الاجتماعية إلى السياسات والنهج التي تساعد الناس والأسر والمجتمعات المحلية لحماية أنفسهم ضد الصدمات والمخاطر. وفي ورقة ODI لوزارة التنمية الدولية البريطانية وتعرف الحماية الاجتماعية بأنها الإجراءات العامة التي اتخذت استجابة المستويات الضعف والمخاطر والحرمان التي تعتبر غير مقبولة اجتماعية ضمن نظام سياسي معين أو مجتمع. ويستخدم مصطلح الحماية الاجتماعية للدلالة على أي مبادرة يطلقها القطاع العام والخاص يكون

من شأنها توفير مصادر الدخل للفقراء وحماية الفئات الضعيفة من مخاطر البطالة فضلا عن تحسين وضع الفئات المهمشة اجتماعيا وذلك بغية تحقيق الهدف العام المتمثل بتقليص حدة ضعف الفقراء وسواهم من الفئات المهشمة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، فهي تركز على الوقاية والحد من الفقر، بل على تقديم الدعم للفقراء والضعفاء والأكثر فقراً وعلى معالجة أسباب الفقر، وليس مجرد أعراضه[2].

وهو أيضاً أحد قطاعات وزارة التضامن الاجتماعى، وهو مجموعة متكاملة من التدابير التى تتخذها الدول من أجل توفير حد أدنى من سبل الحماية للمخاطر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التى يواجهها الأسر والأفراد، ولاسيما الفئات المستضعفة، وإتاحة الخدمات الاجتماعية الأساسية للمجتمع إيماناً بمبادئ تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية، ومن الخدمات التى تقدمها الحماية الاجتماعية فى قطاع الشئون الاجتماعية [3]:

1- المساعدات الشهرية الضمانية.
2- المساعدات الاستثنائية الضمانية.
3- مساعدات أسر الشهداء والمصابين المدنيين نتيجة العمليات الحربية والتى يسببها انفجار الألغام.
4- مساعدات الكوارث والنكبات.
5- مساعدات لأسر المقاتلين والمجندين.
6- مساعدات مالية شهرية لمن لهم ظروف خارجة عن الإرادة.
7- معاش الأطفال.

وكون الحماية الاجتماعية هي أحد الوسائل لتحقيق السياسة الاجتماعية، وجب الاهتمام بدراسة وتحليل سياسات الحماية الاجتماعية في مصر خاصة في ضوء التغيرات الكبيرة والملحوظة والتي أشرنا لها فيما سبق، حيث عرف عاطف مكاوى السياسة الاجتماعية بأنها " خطة حكومية يضعها من هم فى قمة السلطة من المسئولين عن صنع القرارات، وهذه الخطة تحدد مجالات العمل واتجاهاته وأهدافه ؛ حيث أن مجالات العمل هى الصحة والتعليم والإسكان والتشغيل والخدمات الإنسانية، بينما أهدافه هى محصلة النتائج المطلوبة والوصول إليها خلال فترة زمنية محددة وقصيرة، ومتوسطة، وجيدة، بينما الاتجاهات هى ملزمة وشبه ملزمة وغير ملزمة". [4]

كما عرف لكنوس السياسة الاجتماعية بأنها:" خطة حكومية نتيجة محاولات بذلت لدراسة الموقف وتقدير المستقبل وتحديد الاتجاهات لتلافى متاعب متوقعة، أو التحكم فى مواقف معينة حتى يمكن تحقيق رفاهية المجتمع".[5]

وتحليل السياسة هو تقييم علمى منظم للسياسة، والعملية التى صيغت بها، ومن يقومون بهذا التحليل يركزون على ما إذا كانت العملية والنتيجة عقلانية واضحة ومحددة ومنصفة وشرعية وملائمة ومعقولة سياسياً ومتوافقة مع القيم الاجتماعية وفاعلية التكلفة، ومتفوقة على كل البدائل على المدى القصير والطويل.[6]

ويساعد تحليل السياسة فى صنع سياسات جديدة وتغير القوانين والتشريعات الاجتماعية لتناسب المجتمع أو أى تغيرات تظهر على هذا المجتمع.

كما تعرف بأنها مجال الدراسة ومراجعة العمليات السياسية، ويعرف تحليل السياسة أيضاً على أنه «مجموعة تكنيكات لحل المشكلة»، وتتعدد الآراء حول المداخل الخاصة بتحليل سياسة الرعاية الاجتماعية ومن هذه المداخل[7]:

فالسياسة الإجتماعية يجب أن تصمم لتحقيق الحماية الإجتماعية للناس المهمشين والمحرومين وبصفة خاصة لأولئك الذين يشاركون ولا يملكون الإعتماد على الذات ولذلك يجب حمايتهم ومنح الحرية التي هي بمثابة إختيار لهم , وأن الهدف من ذلك هو الحد من عدم المساواة وتوفير شبكة الأمان الإجتماعي [8] .

وتعتبر الحماية الاجتماعية من أدوات السياسة العامة التي تعالج الفقر والضعف من خلال المساعدة الاجتماعية والضمان الاجتماعي والجهود المبذولة للإدماج الاجتماعي [9]

أولاً: تحديد مشكلة الدراسة:

قد شهدت مصر في الآونة الأخيرة طفرة كبيرة ببرامج الحماية الاجتماعية لعل من أبرزها برامج تكافل وكرامة وكفاية وكذلك 100 مليون صحة هذا بالإضافة إلى الاهتمام بأصحاب المعاشات وغيرها من البرامج التي ما زالت تعمل من أجل حياة كريمة لكل مواطن مصري، مما دفع الباحثة إلى القيام بالدراسة الحالية والتي ستقوم فيها بتحليل سياسة الحماية الاجتماعية بمصر فى الفترة من (2010 إلى 2015) والتى تتضمن تحليل قوانين وتشريعات الحماية الاجتماعية بوزارة التضامن الاجتماعى والتى تتمثل فى قانون رقم 137 لسنة 2010 ، وسوف تعتمد الدراسة الحالية

علي نموذج ديفيد جل لكونه أكثر النماذج شيوعا واستخداماً بدراسات تحليل السياسات وكذا مناسبته لموضوع الدراسة وأهدافها ، وسيتم ذلك من خلال دراسة مجالات اهتمام سياسات الحماية الاجتماعية بوزارة التضامن الاجتماعي بمصر، وكذا تأثير سياسات الحماية الاجتماعية على تحسين نوعية الحياة، ثم الجوانب التطبيقية لسياسات الحماية الاجتماعية بوزارة التضامن الاجتماعي بمصر، والتفاعلات المتوقعة بين سياسات الحماية الاجتماعية والقوى المحيطة المؤثرة في صنع وتنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية بوزارة التضامن الاجتماعي بمصر ، حيث تم تقسيم الفترة الزمنية للتحليل في مرحلتين هما مرحلة الانطلاق في الفترة من (2010–2012) ومرحلة النمو والتطور في الفترة من (2013–2015).

رابعاً: أهداف الدراسة:

تتحدد أهداف الدراسة الحالية فيما يلي:

1- تحديد مجالات اهتمام سياسات الحماية الاجتماعية بوزارة التضامن الاجتماعي في مصر.
2- تحديد تأثير سياسات الحماية الاجتماعية بوزارة التضامن الاجتماعي على تحسين نوعية الحياة.
3- تحديد الجوانب التطبيقية لسياسات الحماية الاجتماعية في مصر.
4- تحديد التفاعلات المتوقعة بين سياسات الحماية الاجتماعية والقوي المحيطة المؤثرة في صنع وتنفيذ تلك السياسات في مصر.

خامساً: فروض الدراسة:

تسعي الدراسة الحالية في سبيل تحقيق أهدافها إلي اختبار عدد خمس فروض بحثية بيانها كالتالي:

1- **الفرض الأول للدراسة:** " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين مجالات اهتمام سياسات الحماية الاجتماعية بوزارة التضامن الاجتماعي في مصر خلال مراحل تحليلها ".
2- **الفرض الثاني للدراسة:** " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين تأثير سياسات الحماية الاجتماعية بوزارة التضامن الاجتماعي على تحسين نوعية الحياة خلال مراحل تحليلها ".
3- **الفرض الثالث للدراسة:** " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين الجوانب التطبيقية لسياسات الحماية الاجتماعية بوزارة التضامن الاجتماعي في مصر خلال مراحل تحليلها ".

4- **الفرض الرابع للدراسة:** " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين التفاعلات المتوقعة بين سياسات الحماية الاجتماعية والقوي المحيطة المؤثرة في صنع وتنفيذ تلك السياسات في مصر خلال مراحل تحليلها ".

أولاً: نوع الدراسة:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التي تستهدف تحليل الوضع الراهن وذلك بغرض التخطيط للمستقبل.

ثانياً: المنهج المستخدم:

اعتمدت الدراسة على المنهج العلمي باستخدام منهج دراسة الحالة، والحالة هنا تشريعات سياسات الحماية الاجتماعية في مصر خلال الفترة (2010- 2015) بما تتضمنه من دساتير وقوانين وقرارات جمهورية وقرارات رئيس مجلس الوزراء وقرارات وزارية ونشرات وذلك خلال مراحل التحليل المختلفة وبلغ عددهم (44) تشريع وتوزيعهم كالتالي: عدد (2) قانون، وعدد (16) قرار جمهوري، وعدد (9) قرار رئيس مجلس الوزراء، وعدد (15) قرار وزاري، وعدد (2) نشرة.

والجدول التالي يوضح توزيع تشريعات سياسات الحماية الاجتماعية في مصر على فترة التحليل طبقاً لتاريخ إصدارها:

جدول رقم (1)

يوضح توزيع تشريعات سياسات الحماية الاجتماعية في مصر طبقاً لتاريخ إصدارها

التاريخ	قانون	قرار جمهوري	قرار رئيس مجلس الوزراء	قرار وزاري	نشرات	المجموع
	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	
2010	1	1	-	1	-	3
2011	-	3	3	-	-	6
2012	1	2	2	6	1	12
2013	-	7	-	2	-	9
2014	-	1	1	3	-	5
2015	-	2	3	3	1	9
المجموع	2	16	9	15	2	44

رابعاً: أدوات الدراسة:

تمثلت أدوات جمع البيانات في:

(1) دليل تحليل مضمون تشريعات سياسات الحماية الاجتماعية في مصر في الفترة (2010-2015):

النتائج العامة للدراسة:

(أ) نتائج تحليل المضمون:

- أكبر نسبة من تشريعات سياسات الحماية الاجتماعية في مصر طبقاً لنوع التشريع تمثلت في: قرار جمهوري بنسبة (36.4%), ثم قرار وزاري بنسبة (34.1%)، يليها قرار رئيس مجلس وزراء بنسبة (20.5%), وأخيراً قانون, ونشرات بنسبة (4.5%).
- أكبر نسبة من تشريعات سياسات الحماية الاجتماعية في مصر طبقاً لعدد المواد تمثلت في: قرار جمهوري بنسبة (30.6%), ثم قرار وزاري بنسبة (25.5%)، يليها قرار رئيس مجلس وزراء بنسبة (22.9%), ثم قانون بنسبة (16.6%)، وأخيراً نشرات بنسبة (4.5%).
- أكبر نسبة من تشريعات سياسات الحماية الاجتماعية في مصر طبقاً لعدد الصفحات تمثلت في: قرار جمهوري وقرار وزاري بنسبة (32.9%), ثم قرار رئيس مجلس الوزراء بنسبة (17.6%)، يليها القوانين بنسبة (12.9%), وأخيراً النشرات بنسبة (3.5%).
- ازدياد نسبة تشريعات سياسات الحماية الاجتماعية في مصر التي يصدرها الوزير المختص بنسبة (38.6%)، يلي ذلك التشريعات التي يصدرها رئيس الجمهورية بنسبة (36.4%)، ثم التشريعات التي يصدرها رئيس مجلس الوزراء بنسبة (20.5%)، وأخيراً التشريعات التي يصدرها مجلس النواب بنسبة (4.6%).
- أكبر نسبة من تشريعات سياسات الحماية الاجتماعية في مصر في المرحلة الأولى تمثلت في: قرار وزاري بنسبة (33.3%), ثم قرار جمهوري بنسبة (28.6%)، وأخيراً نشرات بنسبة (4.8%). بينما المرحلة الثانية تمثلت في: قرار جمهوري بنسبة (43.5%), ثم قرار وزاري بنسبة (34.8%)، يليها قرار رئيس مجلس وزراء بنسبة (17.4%), وأخيراً نشرات بنسبة (4.3%).

(ب) نتائج الدراسة في ضوء أهداف الدراسة:

(1) فيما يتعلق بالهدف الأول للدراسة: " تحديد مجالات اهتمام سياسات الحماية الاجتماعية في مصر ":

- توصلت نتائج الدراسة إلى أن مجالات اهتمام سياسات الحماية الاجتماعية في مصر ككل كما يوضحها تحليل المضمون، **تمثلت فيما يلي:** تحسين نوعية الحياة بنسبة (97.7%)، يليها الوقاية من الفقر بنسبة (93.2%)، وأخيراً تأهيل وتدريب الشباب بنسبة (13.6%).
- كما توصلت نتائج الدراسة إلى أن مجالات اهتمام سياسات الحماية الاجتماعية في مصر كما يحددها المسئولون، **تمثلت فيما يلي:**

- بالنسبة للمرحلة الأولى جاء في الترتيب الأول رعاية المرأة بمتوسط حسابي (2.43), يليها الترتيب الثاني الوقاية من الفقر بمتوسط حسابي (2.17), ثم الترتيب الثالث رعاية الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بمتوسط حسابي (2.06).
- بالنسبة للمرحلة الثانية جاء في الترتيب الأول رعاية الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بمتوسط حسابي (2.57), يليها الترتيب الثاني رعاية المرأة بمتوسط حسابي (2.26), ثم الترتيب الثالث رعاية الأطفال بمتوسط حسابي (2.23).

(2) فيما يتعلق بالهدف الثاني للدراسة: " تحديد تأثير سياسات الحماية الاجتماعية على تحسين نوعية الحياة ":

توصلت نتائج الدراسة إلى أن عناصر تأثير سياسات الحماية الاجتماعية على تحسين نوعية الحياة، **تمثلت في:**

(1-2) أهداف سياسات الحماية الاجتماعية في مصر:

- توصلت **نتائج** الدراسة إلى أن أهداف سياسات الحماية الاجتماعية في مصر ككل كما يوضحها تحليل المضمون، **تمثلت فيما يلي:** تحقيق التكافل بين أفراد المجتمع بنسبة (95.5%)، يليها تحسين نوعية الحياة للفئات المستفيدة, وتحسين جودة الخدمات المقدمة للفئات المستهدفة بنسبة (93.2%)، وأخيراً تحويل الفئات المستفيدة والقادرة علي العمل إلى منتجين بنسبة (13.6%).

(2-2) القيم التي تتضمنها سياسات الحماية الاجتماعية في مصر:

- توصلت نتائج الدراسة إلى أن القيم التي تتضمنها سياسات الحماية الاجتماعية في مصر ككل كما يوضحها تحليل المضمون، **تمثلت فيما يلي:** التكافل, والمسئولية الاجتماعية بنسبة (100%)، يليها التعاون بنسبة (81%)، وأخيراً الاعتماد علي الذات بنسبة (9.5%).

(2-3) الإجراءات الجوهرية لسياسات الحماية الاجتماعية في مصر:

- توصلت نتائج الدراسة إلى أن الإجراءات الجوهرية لسياسات الحماية الاجتماعية في مصر ككل كما يوضحها تحليل المضمون، **تمثلت فيما يلي:** تطوير لوائح لتنظيم العمل بخدمات وبرامج الحماية الاجتماعية بنسبة (100%)، يليها تسهيل إجراءات الحصول علي خدمات وبرامج الحماية الاجتماعية, مواجهة المعوقات المرتبطة بتقديم برامج وخدمات الحماية الاجتماعية بنسبة (85.7%)، وأخيراً تدريب العاملين بمنظمات الحماية الاجتماعية لرفع كفاءتهم بنسبة (14.3%).

(2-4) الفئات المستهدفة من سياسات الحماية الاجتماعية في مصر:

- توصلت نتائج الدراسة إلى أن الفئات المستهدفة من سياسات الحماية الاجتماعية في مصر ككل كما يوضحها تحليل المضمون، **تمثلت فيما يلي:** الأسرة بنسبة (81%)، يليها الأرامل, والأيتام بنسبة (52.4%)، وأخيراً الشباب بنسبة (23.8%).

(2-5) التأثيرات الجوهرية لسياسات الحماية الاجتماعية في مصر:

- توصلت نتائج الدراسة إلى أن التأثيرات الجوهرية لسياسات الحماية الاجتماعية في مصر ككل كما يوضحها تحليل المضمون، **تمثلت فيما يلي:** ساهمت برامج الحماية الاجتماعية في التخفيف من أعباء الحياة للفئات المستفيدة, ودعم حقوق الفئات المستفيدة من برامج الحماية الاجتماعية, وتوافر إطار تشريعي لبرامج الحماية الاجتماعية, وتحسين خدمات الحماية الاجتماعية, ووصول المساعدات إلى مستحقيها بنسبة (100%)، يليها ملائمة برامج الحماية الاجتماعية مع الظروف الاقتصادية السائدة بنسبة (90.5%)، وأخيراً انخفاض عدد متلقي المساعدات الاجتماعية القادرين علي العمل بنسبة (4.8%).

- **ترتيب عناصر تأثير سياسات الحماية الاجتماعية على تحسين نوعية الحياة ككل:**

- توصلت نتائج الدراسة إلى أن عناصر تأثير سياسات الحماية الاجتماعية على تحسين نوعية

الحياة ككل كما يوضحها تحليل المضمون، **تمثلت فيما يلي:** التأثيرات الجوهرية لسياسات الحماية الاجتماعية في مصر بنسبة (80.2%)، يليها أهداف سياسات الحماية الاجتماعية في مصر بنسبة (77.7%)، وأخيراً الفئات المستهدفة من سياسات الحماية الاجتماعية في مصر بنسبة (43.6%).

(3) فيما يتعلق بالهدف الثالث للدراسة: " تحديد الجوانب التطبيقية لسياسات الحماية الاجتماعية في مصر ":

توصلت نتائج الدراسة إلى أن عناصر الجوانب التطبيقية لسياسات الحماية الاجتماعية في مصر، **تمثلت في:**

(3-1) التغيرات في تحسين نوعية حياة الفئات المستهدفة من سياسات الحماية الاجتماعية في مصر:

- توصلت نتائج الدراسة إلى أن التغيرات في تحسين نوعية حياة الفئات المستهدفة من سياسات الحماية الاجتماعية في مصر ككل كما يوضحها تحليل المضمون، **تمثلت فيما يلي:** التحسن المستمر لأوضاع الفئات المستهدفة من برامج الحماية الاجتماعية بنسبة (95.2%)، يليها تزايد الاندماج الاجتماعي للفئات المستهدفة بنسبة (76.2%)، وأخيراً تقديم الإرشاد اللازم للمستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية بطرق الالتحاق بسوق العمل بنسبة (14.3%).

(3-2) التغير في توزيع أدوار الأفراد والجماعات والتنظيمات في المجتمع:

- توصلت نتائج الدراسة إلى أن التغير في توزيع أدوار الأفراد والجماعات والتنظيمات في المجتمع ككل كما يوضحها تحليل المضمون، **تمثلت فيما يلي:** تدعيم العدالة الاجتماعية بين جميع فئات المجتمع بنسبة (100%)، يليها بنسبة (90.5%)، وأخيراً عقد المؤتمرات والندوات لتطوير الخدمات المقدمة للفئات المستفيدة من برامج الحماية الاجتماعية بنسبة (57.1%).

(3-3) عائد التغير في الموارد علي تحسين نوعية الحياة وطبيعة العلاقات الإنسانية في المجتمع:

- توصلت نتائج الدراسة إلى أن عائد التغير في الموارد علي تحسين نوعية الحياة وطبيعة العلاقات الإنسانية في المجتمع ككل كما يوضحها تحليل المضمون، **تمثلت فيما يلي:** توفر خدمات الرعاية الاجتماعية الملائمة كلما توفرت موارد لإشباعها بنسبة (95.2%)، يليها

تلقت الجهات المعنية الراغبة في تقديم الخدمات للفئات المستفيدة الموارد اللازمة بنسبة (81%)، وأخيراً توسعت الخدمات المقدمة لتشمل أعداد اكبر منهم بنسبة (52.4%).

- **ترتيب عناصر الجوانب التطبيقية لسياسات الحماية الاجتماعية في مصر ككل:**

- توصلت نتائج الدراسة إلى أن عناصر الجوانب التطبيقية لسياسات الحماية الاجتماعية في مصر ككل كما يوضحها تحليل المضمون، **تمثلت فيما يلي:** التغير في توزيع أدوار الأفراد والجماعات والتنظيمات في المجتمع بنسبة (80.2%)، يليها عائد التغير في الموارد علي تحسين نوعية الحياة وطبيعة العلاقات الإنسانية في المجتمع بنسبة (73%)، وأخيراً التغيرات في تحسين نوعية حياة الفئات المستهدفة من سياسات الحماية الاجتماعية في مصر بنسبة (53.8%).

(4) فيما يتعلق بالهدف الرابع للدراسة: " تحديد التفاعلات المتوقعة بين سياسات الحماية الاجتماعية والقوي المحيطة المؤثرة في صنع وتنفيذ تلك السياسات في مصر ":

توصلت نتائج الدراسة إلى أن عناصر التفاعلات المتوقعة بين سياسات الحماية الاجتماعية والقوي المحيطة المؤثرة في صنع وتنفيذ تلك السياسات في مصر، **تمثلت في:**

(2-1) القوى المحيطة المؤثرة في صنع وتنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية في مصر:

- توصلت نتائج الدراسة إلى أن القوى المحيطة المؤثرة في صنع وتنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية في مصر ككل كما يوضحها تحليل المضمون، **تمثلت فيما يلي:** المنظمات الحكومية بنسبة (100%)، يليها القادة الرسميون بنسبة (76.2%)، وأخيراً المنظمات الدولية بنسبة (61.9%).

(2-2) الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المؤثرة في صنع وتنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية في مصر:

- توصلت نتائج الدراسة إلى أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المؤثرة في صنع وتنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية في مصر ككل كما يوضحها تحليل المضمون، **تمثلت فيما يلي:** تزايد أعداد المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية, وانتهاج سياسات مركزية عند صنع سياسات الحماية الاجتماعية, وتأثير معدل التضخم علي مبالغ برامج الحماية الاجتماعية بنسبة (95.2%)، يليها تزايد ثقافة الاعتماد علي برامج الحماية الاجتماعية في

صفوف المستفيدين, وعدم استدامة التمويل لتوفير خدمات وبرامج الحماية الاجتماعية بنسبة (66.7%)، وأخيراً الوقفات الاحتجاجية, والهجمات الإرهابية بنسبة (33.3%).

- **ترتيب عناصر التفاعلات المتوقعة بين سياسات الحماية الاجتماعية والقوي المحيطة المؤثرة في صنع وتنفيذ تلك السياسات في مصر ككل:**

- توصلت نتائج الدراسة إلى أن عناصر التفاعلات المتوقعة بين سياسات الحماية الاجتماعية والقوي المحيطة المؤثرة في صنع وتنفيذ تلك السياسات في مصر ككل كما يوضحها تحليل المضمون، **تمثلت فيما يلي:** القوى المحيطة المؤثرة في صنع وتنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية في مصر بنسبة (71.4%)، يليها الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المؤثرة في صنع وتنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية في مصر بنسبة (66.1%).

مراجع الدراسة

(2) ماهر أبو المعاطي علي. (2010). الاتجاهات الحديثة في الرعاية الاجتماعية " أسس نظرية ونماذج عربية ومصرية". الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ص 197.

(2) صلاح هاشم .(2018) الحماية الاجتماعية للفقراء.,القاهرة: دار أطلس للنشر، ص21.

(3) موقع وزارة التضامن الاجتماعى. www.moss.gov.eg

(4) طلعت مصطفى السروجى. (2004). السياسة الاجتماعية فى إطار المتغيرات العالمية. القاهرة: دار الفكر العربى، ص325.

(5) منى عويس، وآخرون. (2005). التخطيط الاجتماعى والسياسة الاجتماعية. القاهرة: دار الفكر العربى، ص54.

(6) أحمد عبد الفتاح ناجى. (2011). التخطيط للتنمية فى الدول النامية. الإسكندرية: المكتب الجامعى الحديث، ص29.

(3) Bogdanor, V. (1997). The blackwell encyclopedia of political science. Oxford: Basil Blackwell, p:3:4

(8) Yeatman, A. (2004). Social Policy, freedom and individuality. Australian Journal of Public Administration, 63(4), P 86 .

(9) Das, S. K. and R. K. Sen (2019). Role of social protection policies to remove inequality and poverty in three tribal districts of West Bengal. Development and Deprivation in the Indian Sub-continent, Taylor and Francis: 348-365.